



### لمحة عن الإنجازات

- المساهمة في تقديم الخدمات الحكومية المتطورة والتوصيات حول الرعاية الصحية وسياسة التأمين الاجتماعي إلى جانب تحسين حياة سكان الغابون المحتاجين
- التعامل مع المجتمع المدني والبرلمان والحكومة لاستيعاب الجميع
- تحسين الهيكل الإداري الذي يتيح الرقابة الفعالة على أساس مستمر
- تمثيل القدرة الحسنة باعتبارها مؤسسات شاملة وتوازن بين الجنسين
- ضمان كفاءة استخدام الأموال بالتنسيق مع الجهات المانحة وتوسيع نطاق الدروس المستفادة والتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة



## تقديم خدمات متطورة للمواطنين أصحاب الحاجة - قصة جمهورية الغابون

تم تكليف الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون -كالعديد من الأجهزة العليا للرقابة- بضمان الاستخدام الصحيح للموارد العامة داخل جمهورية الغابون والتأكد منه، ليكون بمثابة حصن للحكم الرشيد ومكافحة الفساد في القطاع العام.

يسهل قول ذلك عن القيام به، خاصةً إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة غير مجهز بشكل جيد لإجراء هذه المهمة. فالأجهزة العليا للرقابة تحتاج أكثر بكثير من مجرد صلاحية حكومية للقيام بعملها، فهي بحاجة إلى تمويلات وتسهيلات وموظفين مدربين وأكفاء بالإضافة إلى جمهور مستهدف. فعندما كان جُل هذه العوامل الهامة غير متوفرة للجهاز الأعلى للرقابة بالغابون في عام 2014، فقد حال ذلك دون ممارسة صلاحياتهم. وعلى الرغم من ذلك، وبفضل الجهود التعاونية، على مدار السنوات الأربع الماضية، التي بذلتها الجهات المانحة الدولية والأطراف ذات العلاقة المحليون ومجتمع الانتوساي وبالأخص موظفي الجهاز الأعلى للرقابة، فقد نجح الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون في التغلب على العديد من هذه التحديات، مما أدى في نهاية المطاف إلى إعداد تقارير الرقابة لديها والاستمرار في ترك تأثير واضح على السياسات الوطنية والسياسة العامة.

### كيف كان حال الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون؟

يعد الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون أحد نماذج الجهاز الأعلى للرقابة الخاص بالمحاكم، وفي عام 2014 لم تركز المؤسسة مطلقاً على رقابة الأداء. ونتيجة لذلك، على الرغم من الصلاحية المخولة للتحقق من استخدام الأموال العامة، لم يكن لدى الجهاز الأعلى للرقابة أي ليات لضمان استخدام أموال دافعي الضرائب الغابونيين بكفاءة لصالح المواطنين. وقد أدى تطبيق إعداد الموازنة على أساس برامج ما إلى تفاقم هذا التحدي.

على الرغم من تمتع المراقبون في الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون بالتدريب الجيد بسبب العمل المستمر لدى كريفياف، فلم توفر بنية الجهاز الأعلى للرقابة بيئة مناسبة لتطبيق تلك المعرفة. ولم يضمن الإطار القانوني للجهاز الأعلى للرقابة التمويل الآمن، ولم يتح جدول أعمال المراقبين الوقت الكافي لرقابة الأداء.

### يتكون المشروع من ثلاثة عناصر:

- وضع قانون أساسي جديد بتمويل أفضل للجهاز الأعلى للرقابة
- إجراء ثلاثة مهام رقابية على الأداء في مجالات السياسة ذات الصلة القصوى
- وضع إستراتيجية تواصل جديدة والعمل على تنفيذها.



يشجع تعاون مناحي الانتوساي بنشاط، عند استحداث مشاريع مع الأجهزة العليا للرقابة والعمل على تنفيذها، جميع الجهات المانحة على اتباع أربعة مبادئ رئيسية، وهي:

## استيعاب الجميع

يعمل الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون باستمرار على التواصل مع مختلف الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى عبء العمل الرقابي، كما يتمتع بمكانة عالية في المجتمع. وتساعد ورش العمل مع الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين الجهاز الأعلى للرقابة على تحسين توصيل أنشطته ونشر المعلومات والتقارير. كما يقدم التعامل مع البرلمانين على نحو أوسع للهيئة التشريعية المساعدة على رؤية قيمة عمل الجهاز الأعلى للرقابة. ونظرًا لأعمال الرقابة القيمة وجهود الاتصال التي يقوم بها والتي تم تنفيذها من خلال إستراتيجية التواصل الجديدة، يلم البرلمانين المحليون الآن بعمل الجهاز الأعلى للرقابة على نحو عالٍ. كما تؤدي مواضيع رقابة الأداء ذات الصلة وذات التوقيت المناسب إلى زيادة التغطية الإعلامية لعمل الجهاز الأعلى للرقابة.

## الإقتداء بمؤسسة كمثال يحتذى به

سعى الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون، أثناء تنفيذ المشاريع الممولة من قبل برنامج صندوق تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة، جاهذا ليكون مؤسسة شاملة ومتوازنة بين الجنسين، يعمل بها أكثر من 40 في المائة من الموظفين. وقد حظي التزام المؤسسة بتكافؤ الفرص في الأونة الأخيرة بالاعتراف الدولي عندما قامت أكاديمية الريادة في العمل النسائي بأفروساي بمنح إستراتيجية النوع الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة جائزة. وهكذا، يكون الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون مثالاً يحتذى به في بلده والمنطقة برتمه.

## السعي إلى المنافسة في المنطقة

وافق الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون على المشاركة في برنامج دعم الأقران السريع (PAP-APP) من خلال توفير اثنين من الخبراء في الموارد (المستشارين). وسيصبح الجهاز الأعلى للرقابة شريكاً نظيرياً لدعم 5 أجهزة عليا للرقابة في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية التي تتطور في بيئات صعبة، من أجل إدارة إستراتيجية أفضل وتطوير مشاريع تنمية القدرات قابلة للتطبيق (جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا ومدغشقر والنيجر وتوجو).

## عوامل النجاح

يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون بمزايا القيادة النشطة والممتازة. حيث يتم توجيه جميع عمليات رقابة الأداء من وحدة خاصة تحت إشراف أول رئيس للجهاز مباشرة. ويقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإدارة علاقات الجهات المانحة على نحو فعال للغاية ويحقق أقصى استفادة من الدعم الذي يتلقاه. كما تعد قدرته على إدارة المشاريع مثالية.

1. توفير مزيد من التمويل لبناء قدرات الجهاز الأعلى للرقابة؛
2. تنسيق التمويل والدعم لتجنب ازدواجية الأنشطة والثور على أوجه تآزر محتملة؛
3. قيادة الجهاز نفسه لاتجاه التمويل وأولوياته؛
4. مواومة جميع أنشطة الجهات المانحة وفقاً للخطة الإستراتيجية الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة.

وقد تجسد ذلك في مشاركة التمويل للمهام الرقابية على مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والوقاية من الملاريا والتأمين الاجتماعي بين صندوق تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة والتمويل الغابوني. وقد شارك موظفو الجهاز الأعلى للرقابة وقيادته بنشاط كبير في إدارة المشروع وعززوا الجهود أكثر مما كان مخططاً له في البداية من خلال إجراء تقييم ذاتي لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، بتسهيل من الجهاز الأعلى للرقابة بفرنسا.

## القانون الأساسي

راجع القانون الأساسي الجديد الإدارة والهيكلة التنظيمي للجهاز الأعلى للرقابة، من أجل جعل المؤسسة أكثر فعالية وقدرة على إجراء مهام رقابة الأداء. وقد وافقت السلطة التشريعية الآن على القانون الأساسي.

## مهام رقابة الأداء

يتأكد الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون، من خلال مهامه الرقابية، من إنفاق أموال دافعي الضرائب بكفاءة ليعود بالنفع على المواطنين. وقد أجرى الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون ثلاثة مهام لرقابة الأداء في الأونة الأخيرة بشأن البنية والرعاية الصحية ونظام التأمين الوطني. وقد أثرت جميع التقارير الواردة من المهام الرقابية هذه في السياسات الوطنية. أظهرت الرقابة على عمليات إنشاء الطرق، الممولة على نحو مشترك بين الجهات المانحة والحكومة، رسوماً باهظة التكاليف من قبل شركات المقاولات. وقد أدى ذلك إلى إعادة التفاوض على العقود وألهم الحكومة بإدخال منهجية محسنة بشكل عام على المشتريات المتعلقة بالبنية التحتية. وأخيراً، كان عمل الجهاز الأعلى للرقابة بمثابة نقطة البداية لزيادة كفاءة التكلفة.

منحت مهمات رقابة الأداء على سياسات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا التي اكتملت في أبريل 2016، وعلى نظام التأمين الاجتماعي الوطني التي انتهت في يونيو 2017، الحكومة والبرلمان قاعدة صلبة لمناقشات السياسة الإستراتيجية. وبناءً على هذه الخبرات، بدأ الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون أيضاً في تنفيذ مهمات رقابة إضافية على الأداء لتشمل إدارة النفايات والنفايات الضريبية.



## كيف وصل الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون إلى المستوى الفعلي والتأثير؟ الاستجابة للتحدي

إن القيادة القوية والتعاون ودعم الجهات المانحة المنسق من بين العوامل الرئيسية التي عززت من دور الجهاز الأعلى للرقابة.

لم يكن هذا كله ممكناً بدون

- قيادة الجهاز الأعلى للرقابة القوية التي تدير دعمه
- مواومة الدعم اللازم للخطط الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة
- الدعم المنسق واسع النطاق
- الارتباط بالأطراف ذات العلاقة الرئيسيين

يعد الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون مثلاً آخر على كيفية مساهمة مبادئ مذكرة التفاهم في إنجاح تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة.

**غير أن القصة لم تنتهي بعد، ولا يزال الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون يواجه تحديات للتغلب عليها**

مع بدء تشغيل وحدة تنسيق رقابة الأداء الجديدة، أصبح الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون مجهزاً بشكل أفضل من أي وقت مضى لإجراء مهمات رقابة الأداء. ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة. وعلى الرغم من صياغة القانون الأساسي الجديد وطرحه بنجاح، إلا أنه الهيئة التشريعية لم تمرره بعد. ولا يزال يحتاج المراقبون الإضافيون إلى التدريب على منهجية رقابة الأداء، ويتعين تنفيذ المزيد من رقابة الأداء. بفضل التقييم الذاتي الدقيق والصادق لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، فإن الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون في وضع جيد لتحديد فرص التحسين في السنوات القادمة. ويعتبر الجهاز الأعلى للرقابة بالغابون طوال الوقت أحد الأجهزة الرائدة في المنطقة، ويسهم في بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة المجاورة.

### تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة

يمثل تعاون مانحي الانتوساي شراكة إستراتيجية بين الجهات المانحة ومجتمع الجهاز الأعلى للرقابة.

**الهدف:** يكمن الهدف من تعاون مانحي الانتوساي في تحسين مستوى أداء الجهاز الأعلى للرقابة بالدول النامية من خلال توسيع نطاق الدعم وزيادة فاعليته.

**المبادئ التوجيهية:** وضع خطط إستراتيجية تابعة للدولة، وجهات مانحة تحترم قيادة مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة، وتحسين تنسيق الدعم.

**الأعضاء:** وقع على مذكرة التفاهم حتى الآن 23 منظمة مانحة والانتوساي (المؤلفة من اللجنة التوجيهية التابعة لمانحي الانتوساي).

#### حول قصص النجاح

حول قصص النجاح: نُشرت قصص النجاح حول تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وذلك لعرض النتائج المثمرة عن تضافر جهود مجتمعات الانتوساي والجهات المانحة، فضلاً عن كيفية مساهمة المبادئ التوجيهية [لمذكرة التفاهم بين الانتوساي والجهات المانحة](#) في تحقيق النجاح.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني  
[www.intosaidonor.org](http://www.intosaidonor.org)